لم يجيء هو الوجه الاول من الوجهين اللذين اشار اليهما الشارح وح يكون
في الكلام مجاز لغوي والتاكيد يكون لدفعه **وثانيهما** ان يريد بالقوم
جميعهم لشمول تلك لهم جميعا منزلة بمجيء واحد لاشتراك مصالحهم واشتراك
مصادرهم ورضى بعضهم بما فعله بعض والظاهر ان في الكلام ح مجازا اسناديا
وكون التاكيد يكون لدفع توهم هذا المجاز غير مقطوع به فانك اذا قلت جاني
القوم كلهم يفهم منه الاحاطة والشمول في احاد القوم قطعا ولا يلزم من
ذلك احاطة النسبة وشمولها لتلك الاحاد الا ترى ان قولك كل القوم فعلوا كذا
يفيد شمول الاحاطة ومع ذلك يحتمل ان يكون الفعل المنسوب الى جميع الاحاد
صادرا عن بعضهم **قلت في كون هذا المجاز اسناديا**
تامل فان الاسناد في المجاز العقلي هو الاسناد الى احد الملابسات
وليس مجموع القوم شيئا منها ولا يبعد ان يقال انه من الاستعارة بالكناية
وذلك انه شبه القوم جميعهم بمن وقع منه الفعل بجامع اشتراك مصالحهم
واشتراك مصادرهم ورضى بعضهم بما فعله بعض ودل على هذا
التشبيه باسناد الفعل المختص بالمشبه به اعني البعض الى المجموع
فاسند اليهم ما حقه ان يسند الى بعضهم وثالثها ان يراد بالقوم جميعهم
ويراد بنسبة الفعل اليهم وقوعه فيما بينهم ويراد بمجيئهم اسناده الى
القوم حقيقة كما يحمل على المجيء وح يكون المجاز لغويا في المفرد ورابعها
ان يراد بالقوم جميعهم ويكون المجاز في الهيئة التركيبية وح يكون المجاز
ايضا لغويا ولا يندفع توهم الكون على التقديرين الا بحمل الصدر **قوله**
ولا يلزم ان يكون الثاني اوضح كما اذا فرض ان كنيته زيد مشتهر كريمين
عشر واسمه من بلير معارف لاولئك فاذا اتبع الاسم الكنية عطف
بيان لها افاد ايضاحها وان كانت الكنية اوضح من الاسم حال الانفراد

قوله

١٠١

قوله وهو والمؤمن العائذات بمامه اي كان مكة من الغيل والسند
الغول الا الطير والطير منصوب ان كانت العائذات منصوبة ومجرور ان
كانت مجرورة على انها عطف بيان كما ذكر ويحتمل على الوجهين ان يكون
بدلا ايضا والغيل والسند موضعان **قوله** ويجيء عطفا لبيان لح
لس المقصود بهذا الاعتراض على المصنف فانه قد دفع مثل هذا بما ذكره
في شرح المفتاح كما نقلناه عنه سابقا **قوله** وهي لا تأتي يعني ان
المتبادر من مثل هذه العبارة اعني قول المصنف اما الابدال منه فلزيادة
التقرير ان زيادة التقرير هي الغرض الاصلي لا ان الاصل غيرها وانها انما
تقصد بالتبعية ولما كان حق العبارة ان يقال واما الابدال منه فلكون
البدل هو المقصود مع زيادة التقرير والظاهر ان فائدة ذكر المبدل منه
هي زيادة التقرير وفائدة ذكر البدل هو كونه مقصودا بالنسبة فلو
قال المصنف واما جعله بدلا فلزيادة التقرير لكان واضحا في المقصود على
ان يكون الضمير في جعله راجعا الى المسند اليه حقيقة لا ما هو بحسب
الظاهر كما يرجع اليه ضمير منه في عبارة المصنف ويمكن تاويل المصنف
اعني الابدال منه في عبارة المصنف بالمفعول اي المبدل منه لا انه لا يوافق
قوله كما قال واما ذكر المبدل منه فلزيادة التقرير بتقرير المسند اليه
حقيقة الذي هو البدل الا انه لا يوافق ما قبله وما بعده فانها تنابع
ولا يوافق ما سلف من الشارح من انه الابدال بالمعنى المصدري **قال**
قلت نعلم ما ذكرت والمكتفي بزيادة لفظ بيان هنا **قلت**
يمكن ان يقال ان في البدل تقرير بعد تقرير للمسند اليه وهو المبدل
منه ولتقرير الحكم ايضا لكونه في حكم تكرير العامل واما في التاكيد فتقرير
المسند اليه لا غير او يقال ان المسند اليه مقرر بانه لا يظن به غيره

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)